

## الآراء الاقتصادية التجديدية للمودودي

أ.د. صبحي فندي الكبيسي

## المقدمة

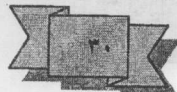
هذه دراسة لجانب من جوانب الفكر الإسلامي، ذلك هو الفكر الاقتصادي والدراسة على هذا الصعيد ذات أهمية خاصة لاعتبارات عدة لعل أهمها على صعيد هذه الدراسة ان الفكر الاقتصادي الإسلامي كله من قبيل التجديد في الفكر الإسلامي، ذلك لان الفكر الاقتصادي الإسلامي لاسيما ذلك الذي يتعلق ببناء نظرية اقتصادية إسلامية حديث النشأة، هذه الحداثة ترتبط بنوعين من العوامل أولها ان النظرية الاقتصادية الوضعية وعلم الاقتصاد الوضعي عموماً حديثا النشأة، زد على ذلك ان الكتابات القديمة في مجال العلوم الشرعية كانت كتابات شاملة لم تكن لتمييز بين نظام وآخر أو مجال وآخر لتربط تلك الأنظمة وتداخل تلك المجالات انطلاقاً من شمولية الإسلام وهذا ما يمثل ثاني هذه العوامل.

ولعل الأزمة الفكرية التي تمر بها البشرية في عصرها الراهن على الصعيد الاقتصادي ما يضفي أهمية خاصة على إبراز المساهمات التجديدية للعلماء المسلمين، لاسيما تلك التي تتسم ببيان البرامج العملية للتغيير الاقتصادي، ولعل أحدث ما أفرزته الأنظمة الوضعية من سلبات والذي يمثل قمة هذه الأزمة العولمة وما تعنيه من هيمنة وسلب واستغلال مستغلة نتائج الثورة المعلوماتية والتكنولوجية ... وذلك لصالح القطب المهيمن، وينظر ذلك العولمة بمفهومها الإسلامي حيث العمران والتمدن ... فعولمة الإسلام عولمة البناء والحضارة. والتعاون والسلم والتكافل ... وعولمة الأزمة الفكرية التي أبدعتها الأنظمة الوضعية عولمة النهب والهدم والاستعمار والتطاحن والحرب والأثرة ... الخ.

ان البحث ينطلق من فرضية مفادها ان المودودي هو من أعلام الاقتصاد الإسلامي كتب في مجالات فكرية عديدة وساهم في تجديد جوانب مهمة من ذلك الفكر عبر اطلاعه على النظم الوضعية وما فيها من مثالب، وعبر اطلاعه الواسع على نظريات الاقتصاد الوضعي لاسيما تلك المتعلقة بتبرير الفائدة فكانت ردوده على تبرير الربا منطلقة من حجج المفكرين الوضعيين. ولإثبات ذلك عمدنا إلى قراءة أفكار المودودي من خلال مؤلفاته مباشرة فوقفنا على كتبه في الاقتصاد الإسلامي ولعل أهمها (أسس الاقتصاد بين الإسلام والنظم المعاصرة) وكتابه "الربا" وكتابه "معضلات الاقتصاد وحلها في الإسلام" وكتابه "موجز تاريخ تجديد الدين وأحيائه" و"واقع المسلمين وسبيل النهوض بهم" و"فتاوى الزكاة".

وللبرهنة على فرضية البحث اقتضى الامر منا ان نقسم دراستنا على الفقرات التالية :

- مفهوم التجديد عند المودودي.



- آراء المودودي في النظم الاقتصادية.

- آراء المودودي في الربا.

- آراء المودودي في الزكاة.

هذه الدراسة عمل من هيمن عليه النقص فالكمال لخالقه لا له، ومن عرف بالضعف وخلق الإنسان ضعيفاً، فالقوة لخالقه لا له، ومن طبيعته العجلة وخلق الإنسان عجولاً، فإن كان في البحث هفوات فالنقص والضعف والعجالة (وهي صفات الباحث) هي المسؤولة عن ذلك، وإن كان فيه حسنات فذلك من نعم من علم الإنسان ما لم يعلم، وما بكم من نعمة فمن الله، وحسب الإنسان أن يبذل جهده وبإخلاص فله إن أصاب حسنتان و إن أخطأ فحسنة، فاشأ أن يجعل ذلك في الصالح من صفحات أعمالنا، وأسأل الله أن يبعث لهذه الأمة من يجدد لها دينها، وينقلها إلى حيث تقود الأمم وتتربع على عرش القيادة للبشرية فهي الوحيدة التي تصلح ولا تقسد، تبني ولا تهدم، انه نعم المولى وهو سميع الدعاء.

وأخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين

أولاً: مفهوم التجديد عند المودودي.

عاش المودودي للفترة ١٣٣١ هـ - ١٣٩٩ هـ الموافق ١٩١٣م - ١٩٧٩م هذه الفترة من التاريخ الحديث تعد فترة تمزق للأمة الإسلامية، فالخلافة أو الوجه الممثل له على وشك أن يغادر حلبة المسرح - مسرح الحياة- و أن يسدل عليه الستار، ليصبح في خبر كان وإلى حيث لا رجعة حتى ساعة كتابة هذه الكلمات، وتلك قضية في نهاية الخطورة، لأن وجود الدولة الإسلامية يعد الضمانة لتطبيق العديد من الأنظمة الإسلامية ولاسيما الذي نحن بصدد الحديث عنه وعن تجديده وهو النظام الاقتصادي الإسلامي، إلا أن الأخطر من ذلك ما أسفر عنه رحيل الخلافة الإسلامية من إرث غير شرعي، إنها الولادة غير الشرعية لرائدة العلمانية في العالم الإسلامي وحيث أتاتورك وموقفه من القرآن الكريم وربما لا يستغرب الباحث عندما تجده يحرق آيات الإرث (وهي ذات بعد اقتصادي) وهو يرتمي في أحضان الرأسمالية، وهي أبرز من حمل لواء العلمانية بدء بعصر التنوير وحتى عصر العولمة.

ومن الجانب الآخر مع ولادة المودودي أو بعدها بسنوات قليلة يلد نظام اقتصادي جديد يحمل معه مواقف سافرة من الدين ومن الرأسمالية، ذلك الرجل الذي أصيب بداء عضال بلغ أوج خطورته عام ١٩٢٩ لولا أن تداركته جرعات الطبيب الحاذق كينز ليرقع فيه عبر سلسلة من العمليات التجميلية التي أجريت في صالة الأشغال العامة وذلك بعد ان عجزت صالة السياسة النقدية بفعل فخ السيولة من تحقيق الإنعاش في وقت كان فيه النظام بأمس ما يكون فيه إلى الإنعاش.

وذلك النظام ما كان له ان يطبق كما أراد له معلمه الأول ماركس في دولة قد بلغت قمة النضوج الرأسمالي الصناعي، بل شاء التطبيق أن يكذب النظرية لتصبح مجرد أحلام في الخيال، ويسحب التطبيق البساط من تحت بناء النظرية في الخيال فيكون في روسيا الزراعية المتخلفة! ولأن الأمر مخالف للظرة ما كان الأمر أن يرتقي إلى حيز التطبيق إلا بفعل الحديد والنار، إلا بما شهده مسرح سيبيريا من دماء وتعذيب. ولولا النار والحديد، ما كان لهذا النظام أن يظهر الى الوجود وهكذا هم دوما اللذين يسبحون عكس التيار لابد و أن يبذلوا جهداً مضاعفاً لقطع المسافة وجهداً لمخالفة التيار، وما عساهم أن ينجو من اللغرق.

تلكم هي البيئة العالمية التي عاش في ظلها المودودي فكان طبيعياً أن تترك بصمات التأثير واضحة على ما طرحه من أفكار ونظريات وهو يدعو إلى النظام الاقتصادي الإسلامي بإزاء هذه الظروف الدولية وما فيها من صراعات جاءت دعوة المودودي من أجل إحياء الإسلام وإقامة نظامه في الواقع العملي فنجده يقول: ((وإنما نريد أن نحيا الإسلام ونقيم نظامه، ولا نخالف العلوم الحديثة وما أنتت به من مخترعات ... وإنما نحارب النظام الثقافي المدني الذي ولدته الفلسفة العربية للحياة والأخلاق))<sup>١</sup>.

والمودودي في دعوته لإحياء نظام الإسلام لا يقتصر على الجانب الاقتصادي بل هو يدعو إلى هيمنة الإسلام على الحياة بحذافيرها بكل أنظمتها على الطباع الفردية على العلاقات الأسرية على العلوم والفنون والآداب على محاكم القانون وميادين السياسة، إنتاج الثروة وتوزيعها ... هذا الفهم الشمولي للإسلام كان سمة بارزة في طروحات المودودي، إلا إننا ولأغراض تخصصية أثّرنا التركيز على الجانب الاقتصادي زيادة على اعتبارات سبق وأن أشرنا إليها في مقدمة الدراسة.

وبديهي أن إحياء الشيء معناه بعث الحياة فيه، فهو موجود إذن، وأن التجديد لذلك الشيء يمثل جوهر الإحياء له، فما هو مفهوم المودودي للتجديد؟

يميز المودودي بين التجديد والتجدد فإحداهما عكس الآخر من حيث المعنى.

فالتجديد هو: ((تنقية الإسلام من كل جزء من أجزاء الجاهلية، ثم العمل على إحيائه خالصاً محضاً على قدر الإمكان))<sup>٢</sup>، أما التجدد فهو: ((كل من جاء بطريق جديد ثم أمضاه بشيء من القوة والعزم ...)) ويجودون بهذا اللقب خصوصاً على الذي يبادر إلى إصلاح حال الأمة المسلمة من الجهة المادية ... فيخرج بمسالمته للجاهلية الحاكمة في زمانه خطأ جديداً من الإسلام والجاهلية<sup>٣</sup>، وهذا على حد تعبير المودودي ليس تجديداً في الدين وإنما هو تجديد في الدين فيه مسالمة للجاهلية، والخروج بخليط بين الجاهلية والإسلام.

وبهذا يمكن القول ان التجديد الاقتصادي تنقية الواقع الإسلامي على الصعيد الاقتصادي مما علق بها من الأنشطة الوضعية التي يمكن تسميتها بالجاهلية الاقتصادية التي حاربها

الإسلام، وعلى هذا الصعيد انصب جهد المودودي في دراسته المعضلات الاقتصادية والنظم الاقتصادية والربا... وليس التجديد بمسألة العقائد الاقتصادية الوضعية أو الأنظمة المنبثقة عنها، وإدخال بعضاً من بنائها المؤسسي إلى الإسلام لأن في ذلك مسالة أولاً، وفيه خلطاً ثانياً وهو ما يرفضه المودودي. ففرق كبير لدى المودودي بين إزالة الشوائب المخالفة للشريعة، وبالتالي نفي الجاهلية بشتى صورها وهو جوهر عملية التجديد، وبين المداينة والاستعارة من النظم الجاهلية، وإدخالها مع المنهج الإسلامي وهو عملية التجدد الذي فيه تنازل بل تنازلات مبدئية، ذلك منهج مرفوض لأن النص جد صريح **﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾** وكذلك **﴿مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾** والمودودي بعد هذا ينتقل ليحدد خصائص المجدد، وذلك بالنظر لضخامة العبء الذي يتحمله، ولجسامة المهمة، لأن مهمته فهم الشريعة بل مقاصدها وحكمها وكذا فهم الواقع بكل ملبساته، ومن ثم لا بد من إنزال النص الشرعي على الواقع العملي ويعد ذلك لا بد من تحديد نقاط الاقتراق مما تشكل حالة من الاغتراب والاستعارة ومن ثم لا بد من بذل الجهد في استنباط الحل الشرعي، لمعالجة الخلل، ولهذا فهو يرى أن المجدد يجب أن يتسم بـ **«الذهن الصافي، والبصر النفاذ، والفكر المستقيم بلا عوج، والقدرة النادرة على تبيين سبيل القصد بين الإفراط والتفريط ومراعاة الاعتدال بينهما...»**، ويمكن استناداً إلى ذلك تحديد صفات المجدد بما يلي:

١. القابلية الفكرية متمثلة بصفاء الذهن ونفاذ البصر وسلامة الفكر من الاعوجاج واتسامه بالوسيطية، وعدم تأثر التفكير بالأوضاع الراهنة.
٢. الشجاعة والجرأة في تحليل الواقع المنحرف ومواجهته بالحق الصريح.
٣. تمتعه بالأهلية الموهوبة للقيادة والزعامة والكفاءة الفذة للاجتهد والبناء والإنشاء.
٤. إيمانه المطلق بالإسلام وأن يكون مسلماً حقاً بحيث يمكنه أن يميز بين الإسلام والجاهلية، بين الحق والباطل.

إن المبدعين من المجددين عبر التاريخ نجدهم يتسموا بهذه الخصائص، فعلى صعيد الفكر الاقتصادي نجد أن كبار الاقتصاديين اتسموا بالخصائص الثلاثة الأولى فلو أخذت آدم سميث أو مارشال كينز أو فريدمان أو ساملسون.. نجدهم تمتعوا بقابليات فكرية متقدمة، كما تميزوا بالشجاعة والجرأة في تحليل الواقع الاقتصادي ومن ثم تقديم البديل النظري للبناء النظري القديم وكان ذاك سر تطور النظرية الاقتصادية، فأحادية التفكير للاقتصادي الذي اتسم به المذهب الطبيعي ذو الطابع الزراعي لم تحل دون سطوع آدم سميث كأب شرعي لعلم الاقتصاد وليعمم القوانين الطبيعية لا على الزراعة وحسب بل لتمتد اليد الخفية تعمل بهدوء وتناسق مصالح وتحقق استخدام كامل وثبات حجم الإنتاج القومي في الاقتصاد الحر، ولم يدر في خلد سميث كيف يمكن قبول افتراض ارتفاع الأسعار مع حيادية النقود وثبات عرضها مركزياً لتصبح



معادلة التبادل التي صيغت من قبل فيشر في مأزق أمام الانقسام التام بين النظرية الحقيقية والنظرية النقدية وتحت مظلة التحكم المركزي بعرض النقد الذي لا يؤدي أكثر من وظيفة تسهيل عملية المبادلة ليسهل عمل الماكينة كالزيت لا أكثر من ذلك، وانزواء كل من الفائدة والادخار والاستثمار تحت مظلة النظرية الحقيقية.

وكان هذا الواقع هو الذي فجر بركان النظرية الكنزية التي لم تقف عند حد عدم الاقتناع بالطروحات الكلاسيكية، بل قلبتها رأساً على عقب، فالادخار ظاهرة سلبية لا إيجابية، وهو مخفض للطلب الكلي، وهو معوق للنمو لا أساس النمو كما ادعى الكلاسيك، والفائدة ظاهرة نقدية وليست حقيقية، والنقود تطلب لا لإغراض المبادلة فقط بل يتنازعها الثلاثي الكنزي حيث يفضل الأفراد السيولة للاحتياط والمعاملات والمضاربة ... وهكذا لو أردنا أن نستمر في بيان التدفقات النظرية الاقتصادية لوجدناها استلزمت مجدين متمتعين بهذه الخصائص جعلتهم يتربعون على عرش القيادة الفكرية كل في زمانه، ولو أردنا أن نستعرض أهم ما يعالجه علم الاقتصاد ممثلاً بنظرية القيمة لوجدناها تتوزع بين ذاتية الاتجاه وموضوعية الاتجاه وأخيراً توفيقية الاتجاه، وكل ذلك استلزم استقلال فكري، تحليل دقيق للواقع، ثم تقديم البديل.

وعودة إلى بدء لو تصفحنا تاريخ العطاء الفكري الإسلامي لوجدنا مجدين عبر القرون كعمر بن عبد العزيز والأئمة المجتهدون الأربعة والغزالي وابن تيمية ... والسؤال الذي يطرح هنا ما هي أجنحة عمل التجديد كما يراها المودودي؟

#### أجنحة التجديد عند المودودي:

ي طرح المودودي التجديد كعمل متآلفاً من شعب يمكن إيجازها بالآتي °  
أولاً: تشخيص أمراض البيئة التي يعيش فيها المجدد تشخيصاً صحيحاً.

ثانياً: تدبير الإصلاح، فما هي مواضع الفساد التي يجب إزالتها لتقليص مساحة الجاهلية لصالح المساحة التي يغطيها الإسلام.

ثالثاً: أن يحدد المجدد عمله بعد تقدير قوته ومقدرته، واختياره الناحية التي يرى نفسه قادراً على إصلاح الأمر منها.

رابعاً: السعي لإحداث الانقلاب الفكري والنظري، بما يؤدي إلى هيمنة العقلية الإسلامية على شتى الأصعدة.

خامساً: محاولة الإصلاح العملي من خلال مواجهة التقاليد الجاهلية، وإشاعة الأخلاق الإسلامية، وترشيح قادة مسلمين من الطراز الأول.

سادساً: الاجتهاد في الدين ومواجهة من يدعو إلى غلق باب الاجتهاد، على أن يتم الاجتهاد وفق شروطه المعروفة، وبما يحقق مقاصد الشريعة الإسلامية.

سابعاً: الكفاح والدفاع ضد القوة السياسية الهادفة لاستئصال الإسلام وكتبته. ثامناً: إحياء النظام الإسلامي، وذلك بانتزاع السلطة من أيدي الجاهلية، وإقامة الحكم على منهاج النبوة في صورة الخلافة.

تاسعاً: السعي لعالمية الدعوة من خلال عالمية الانقلاب، بحيث تشمل عامة سكان هذه الأرض بحيث تكون حضارة الإسلام هي الغالبة في المعمورة وأخلاق الإسلام هي الغالبة، وأفكاره السياسية هي المهيمنة عالمياً.

على أن المودودي يركز على الشعب الثلاث الأولى أما الست الباقية فليس شرطاً أن يستوفيهما المجدد بأكملها، إلا أنه إذا ما قام المجدد بأعمال جليلة في كل هذا الشعب سمي مجدداً كاملاً وإلا عد مجدداً جزئياً.

إن النظرة الفاحصة للشعب الثلاث الأولى تعكس حقيقة التغير النظري كما يراها المودودي، فالتنظير يلد من رحم الواقع، لأن البيئة هي المنطلق الأول للمنظر، ثم يبدأ المنظر وفقاً لإمكانياته بتحديد سبل الإصلاح لمواطن الفساد من الواقع المدروس.

على أن مما يجب ملاحظته أن انطلاق الفكر أو التنظير أو التجديد من أرض الواقع أمر ليس بجديد وإنما سبق المودودي بعلماء كثيرون يقولون بهذا، ومما تجب ملاحظته أن المنهج الذي يخطه المودودي للتغير والتجديد هو واحد من بين مناهج متعددة للتجديد فمن المناهج من يؤكد على التغيير من خلال الفرد وبعضها يؤكد على التغيير من خلال المجتمع ممثلاً بالدولة، والبعض من يؤكد على المنهج التربوي وبعضها يعلق أهمية على العامل السياسي.

والذي ألمسه من طرح المودودي هو الدمج بين كل ذلك، فهو يؤكد أهمية الفرد وهو حجر الزاوية في النظام الاقتصادي (على الأقل من زاوية البحث) ومصلحته هي التي راعاها الإسلام منطلقاً من عدة منطلقات أهمها المسؤولية الفردية الأخروية، ولهذا كان موقفه الصريح من الملكية الخاصة المقيدة إثباتاً لها ودفاعاً عن حزمة حقوق الملكية المترتبة على الحق الأصلي وهو حق التملك، ويرافق ذلك جملة من القيود التي ميزت الملكية من منظور الاقتصاد الإسلامي عن نظيرتها الرأسمالية، فأخرجتها عن دائرة الاستغلال والأثرة ...

وذلك كله إنما يعود في الواقع إلى اختلاف العقائد التي تستند إليها هذه الأنظمة، فلا شك أن العقيدة الإسلامية موضوع والعقيدة التي ارتكز إليها النظام الرأسمالي موضوع آخر تختلف في أهدافها وأبعادها ... ومع المودودي إدراك تام لطبيعة الترابط بين المسألة الاقتصادية والمسائل الأخرى، بين النظام الاقتصادي والأنظمة الأخرى.<sup>٦</sup>

ثانياً: آراء المودودي في النظم الاقتصادية.

إن أهم زاوية في تقديري ساهم فيها المودودي من الناحية الاقتصادية ما كتبه بشأن النظم الاقتصادية، وقبل بيان مساهماته على هذا الصعيد لابد وأن نستحضر الفترة التي كتب فيها المودودي، وطبيعة النظم التي سادت هذه الفترة.

فالفتره التي كتب فيها المودودي هي فترة القرن العشرين، بدء بالعقد الثاني منه وانتهاء بالعقد السابع، وفي هذه الفترة شغل المعمورة نظامان اقتصاديان هما النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي، شهدت صراعاً حاداً بينهما بدء بالدول ومروراً بعصر التكتلات الاقتصادية والسياسية والتي تأثرت بلون النظام الاقتصادي للدول المنتمية لها، حتى صارت مطبوعة بقوانين تلك الأنظمة وتسعى لتحقيق أهدافها، وقد كان لطبيعة المشاكل التي مرت بها النظم الاقتصادية الوضعية اثر مهم في طبيعة التدفقات الفكرية الاقتصادية، فكانت الأخيرة وليدة الواقع مستحبة لما يفرزه من مشاكل وما تستدعيه من حلول ولعل أهم ما اتسم به التدفق الفكري الاقتصادي في هذه المرحلة ما يلي:

١. التركيز على التحليل الكلي: بدلاً من التركيز على التحليل الجزئي أو الوحدوي، علماً أن الأول ليس ببديل عن الثاني، فما أن أصدر كينز نظريته العامة الذائعة الصيت، إلا وراح الكتاب يصدرون كتبهم وأبحاثهم تحت عناوين النظرية الكلية أو التحليل الكلي ... ولهذا التحول وعلى نطاق واسع نابع من أن المشكلة الأساسية التي تحدث النظام الرأسمالي وهزت كيانه وأذهبت صوابه وعطلت يده الخفية وأثبتت للقاصي والداني أن الاستخدام الكامل وما يرتبط به من فرضيات كلاسيكية ما هي إلا أحلام اليقظة وقصور في الخيال ولعلها أبعد بكثير من روينسن كروسو وحي بن يقظان ... إنما هي مشكلة الدورة الاقتصادية أو التجارية Trad cycle والتي كان لها الفضل في إثراء العطاء الفكري الاقتصادي.

٢. وانطلاقاً مما سبق وحيث أن المشكلة الأساسية هي مشكلة الدورة وإفرازاتها السلبية على صعيد الأسعار والأسواق والاستخدام ... لهذا شهدت كتابات الدورة عموماً تطوراً ملحوظاً إنقسمت فيه على قسمين الأول وهو التيار الذي يحلل الدورة انطلاقاً من جانب العرض الذي يعود إلى وجود فيض في الاستثمار وقد عرف هذا التيار بتيار فيض الاستثمار Over Investment والذي ينشأ أساساً من عوامل تتعلق بالسياسة النقدية كمعدل فائدة، وتوسع الجهاز المصرفي في خلق الائتمان وحال التفاؤل التي تهيمن على المنظمين ... ولعل بواذر هذا التحليل تعود إلى الاقتصادي السويدي فيكسل الذي كتب في نهاية القرن الماضي عن معدل الفائدة الطبيعي ومعدل الفائدة النقدي محللاً التفاوت بينهما وما يقود إليه من حلقات تراكمية في النشاط الاقتصادي تنتهي بحالة من اختلال التوازن وحتى أنك لتجد كل أوليات التحليل الكنزي عند فيكسل.

أما الثاني فإنه ينطلق من جانب الطلب، فهو يفسر الدورة بنقص في الاستهلاك Under Consumption وما يقود إليه ذلك من نتائج تتمثل بالكساد والبطالة... الخ وقد أثمر تحليل الدورة (بوصفه أحد العوامل) عطاءً فكرياً اقتصادياً لا أكون مبالغاً لو ذكرت على هذا الصعيد مفاهيم الميل الحدي للاستهلاك، المضاعف، المعجل، تطور نظرية الفائدة، الجهاز المصرفي والموقف منه، النقود ووظائفها... وكذا لو أشرت إلى الأعلام من أمثال كينز، هكس، هانس، ماركس... الخ.

٣. اتسم النصف الثاني من القرن العشرين وعلى وجه التحديد بعد الحرب العالمية الثانية بظهور نوع جديد من العلاقات الدولية رافقها ظهور منظمات دولية، كان لها أثر على مجريات العلاقات الاقتصادية الدولية فظهرت السوق الأوروبية المشتركة اثر اتفاقية روما وظهر مجلس التعاون بين الدول الاشتراكية، حتى ليتمكن القول أن هذا العصر هو عصر التكتلات فتأثر العطاء الفكري لهذه المرحلة بهذا الشكل من أشكال التعاون الاقتصادي الدولي ذو الصفة المذهبية.

٤. ولعل من بين العوامل المؤثرة في التحليل الاقتصادي في هذه المرحلة هو التطبيق الاشتراكي وما أفرزه من غياب عمل قانون القيمة في ذلك التطبيق وما أحدثه من ارتباك في الأداء الاقتصادي، مما استلزم إدخال جملة من الإصلاحات الاقتصادية فكانت الحوافز والمباريات وإدخال الربح والأسعار المحاسبية وأسعار الظل والتجربة والخطأ. ان النظام الاقتصادي الإسلامي الذي يدعو إليه المودودي يركز على أسس أهمها:

١. انه نظام معتدل بين الرأسمالي والنظام الاشتراكي (ثم الشيوعي).
٢. انه يعترف ويقر للملكية الفردية بالمشروعية باعتبارها أحد الحقوق الفطرية والشخصية للفرد، والإسلام دين الفطرة.
٣. انه يمنح حق الملكية باعتباره حقاً مقيداً بنوعين من القيود قانونية خارجية وداخلية أخلاقية.
٤. ان هدف النظام الاقتصادي الإسلامي تحقيق العدالة وعدم تركيز الثروة في موضع من المواضع بصورة هائلة.

وإذا كانت المصلحة هي الموجه للنظم الاقتصادية فكانت المصلحة الفردية هي محور النظام الرأسمالي وكانت المصلحة الجماعية هي محور النظام الاشتراكي، فان النظام الاقتصادي الإسلامي يتميز بالجمع والمزاوجة بينهما بما يضمن عدم المزاومة، فهو يقول: ((نظرية الإسلام الاقتصادية بكلمات مختصرة هي أن الرابطة بين المصلحة الفردية والمصلحة الجماعية وثيقة من حيث فطرتهما، فمن الواجب أن تكون بينهما الموافقة والمعاونة لا المزاومة والمصارعة))<sup>٧</sup>، هذا النظام في نهاية المطاف يقود إلى التعاون والتوفيق بما يحقق العدالة في التوزيع والمحافظة على التفاوت باعتباره مسألة قرآنية فطرية.



ينطلق المودودي في طرحه للنظام الاقتصادي الإسلامي من مساوئ الأنظمة الوضعية، فهو يستعرض هذه الأخيرة مبينا سلبياتها، ثم ينطلق لطرح البديل.

أ. النظام الرأسمالي:

هذا النظام تعود جذوره إلى الاقتصاد الحر كمذهب ساد في القرن الثامن عشر وحيث الفصل بين النظام الاقتصادي من جانب والأخلاق والقيم والمثل الدينية من جانب آخر. هذا النظام يركز على مبادئ مهمة كالملكية الفردية، وحق الحرية في السعي، والمنفعة الذاتية باعتبارها الدافع للعمل، عدم تدخل الدولة، النمو التلقائي، والفرق بين حقوق الأجير والمستأجر، انطلاقا من مفهوم الطبقة، وأن الأجر يتحدد بموجب قانون فطري كما تتحدد أسعار السلع والبضائع في السوق، أي بموجب قانون العرض والطلب.

أن المودودي يبين بعد ذلك فساد هذا النظام مستشهد بآراء كينز وذلك الفساد مرجعه لما يلي:

1. عدم وجود قوانين طبيعية تحكم الاقتصاد على نحو ما ذهب إليه الكلاسيك فهو أمر مرفوض عقلا ومدحوض واقعا، جراء تأمر أهل الصناعات عبر آلية الأسعار على مصلحة الجمهور.
2. الملكية الفردية المطلقة من كل قيد مما أدى إلى شيوع ظاهرة البطالة الدائمة في المجتمع الغربي، وقد رافق ذلك تحول الألواف من القرى إلى المدن كعمال إجراء وبأجور زهيدة.
3. وكان من جراء ذلك تردي ظروف العمل من حيث طول ساعات العمل، وعدم ملائمة شروط وظروف العمل، زيادة على تندي الأجور.
4. بروز عوامل مشوهة للأسعار وظهور الصيرفة والربا والاكتناز وما قاد إليه كل ذلك من حدوث الدورات الاقتصادية، التي أخذت تنتاب هذا النظام بصورة دورية.
5. ومما يضاعف من خطورة المساوئ السابقة خلو هذا النظام من مبادئ المواساة والتعاون والتراحم ...

ب. النظام الاشتراكي:

نتيجة لمساوئ النظام السابق ظهر هذا النظام لاسيما قضية التفاوت في التوزيع، حتى يمكن عد العدالة في التوزيع هي لب هذا النظام. ومن نافلة القول إن أهم مبادئ الاشتراكية تصفية الملكية الفردية وتحويلها إلى ملكية جماعية، وقد قاد هذا النظام إلى جملة من المساوئ أهمها:

- التضحيات البشرية من أجل هذا النظام.

- التضحية بالأخلاق . ولا بد من وضع نظرية جديدة للأخلاق . يقول لينين (( ونحن نرفض كل نظرية للأخلاق بنيت على تصور من تصورات العالم العلوي ... ))
- اعتماد هذا النظام على أساليب المكر والخداع والكذب والحيل ...
- مجافاة هذا النظام للفطرة ولا سيما حب الذات والسعي للمنفعة الذاتية والتي تُعد الدافع الاساسي للعمل .
- ورغم أن الدافع الاساسي للاشتراكية التفاوت الحاد في الدخول إلا أنها لم تعالج ذلك إذ أفرز التطبيق تفاوت في الدخول في روسيا لا يقل عن نظيره في أمريكا وغيرها من الدول الرأسمالية وإن ما تدعيه روسيا من سيطرة العمال ما هو إلا وهم والصحيح هو سيطرة الحزب الشيوعي .

لقد كان رد الفعل لذلك ظهور الفاشية والنازية واعتماد الاصلاحات الداخلية للنظام الرأسمالي كتشكيل نقابات العمال ورفع الاجور وتقيد الاستثمار الفردي بضرورة خدمة المصلحة الاجتماعية وتقديم الدولة الخدمات الاقتصادية للأفراد .. الخ ورغم هذا فما زالت مفاصد النظام الرأسمالي الجديد قائمة واضحة للعيان من بطالة وعدم عدالة في التوزيع والدورات الاقتصادية ... هذا زيادة على التعسف في استعمال الحق المتمثل بالتهب والهيمنة غير المشروعة على الموارد التي بثها الله لبني الانسان عموماً ، من قبل أقطاب هذه النظم .

وهكذا فالمودودي يضع يده على الداء العضال في كل من النظامين ممثلاً ذلك عموماً بعدم الكفاءة في نظام زيادة على مجافاة الفطرة وعدم العدالة في اخر وازاء ذلك فالمشكلة الحقيقية التي يواجهها العالم الاسلامي في تحديد أي المباديء ( ومن ثم أي النظم ) الاقتصادية التي يسير عليها . فهو يقول (( كأن الإنسانية بين بليتين اثنتين ان كان البئر في جانب ، فالهوة في الجانب الاخر ... ))

إن الحل والذي يجمع بين الكفاءة والعدالة ، الحرية الفردية والفلاح الاجتماعي يجمع بين سعادة الفرد ورفاهية المجتمع هو الحل الاسلامي .

### ٣- النظام الاقتصادي الاسلامي هو الحل

ان الفرد هو محور هذا النظام فالجماعة للفرد وليس العكس ، وهو ينطق في اثبات رأيه هذا من المسؤولية الفردية أمام الله سبحانه وتعالى فالنظام الاجتماعي يستهدف فلاح ورفاهية وسعادة الفرد

ومدى نجاح النظام الاجتماعي بقدر ما يؤدي إلى فلاح الفرد وترقية مواهبه وكفائته الذاتية وهكذا فأى نظام يحقق مصالح الجماعة على حساب الفرد غير مقبول شرعاً .

ويعلق المودودي على الحرية كركن أساسي في تنمية قدرات الفرد ونموه في المجال الذي يبدع ويبتكر ويطور على أن المودودي لم يقف عند حد الدفاع عن الحرية الاقتصادية بل شمل دفاعه حرية الكتابة وحرية الرأي والخطابة وحرية السعي وحرية الاجتماع . إلا أن المودودي يعتبر الحرية الاقتصادية هي المحور للحريات الأخرى . فالأخيرة دالة للأولى وتتعدم بأنعدام الأولى على أن الحرية الاقتصادية انحسرت بعد الانقلاب الصناعي وقد بلغ الإنحسار ذروته في الأنظمة الاجتماعية بسبب التأميم ومصادرة الأملاك .. ولا شك أن ذلك يعود إلى ضياع الحرية في المعاش ( الاقتصادي ) فتتبعها الحريات الأخرى بلا شك .

إن الهدف في النظام الاقتصادي الإسلامي هو الإنسان وسبل نمو شخصيته وارتقاءها وحيث أن الفرد مسؤول عن تصرفاته أمام الله سبحانه وتعالى فأساس ذلك أمرين :

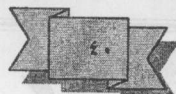
أ - التقوى

ب- الشعور بالمسؤولية

فالذي يتصف بهذا لا يرضى أن يقيم نظاماً اقتصادياً يضع فيه عن عشرات الملايين مسؤولياتهم الشخصية ويتحملها هو بيده على نفسه تلك المسؤولية التي أشار إليها النبي ( صلى الله عليه وسلم ) بحديث السعر والذي عد فيه التسعير مظلمة في المال . إن الحل الإسلامي يتضمن ما يقتضيه الاقتصاد الإنساني من حيث هو حل فطري وأنه يضمن حرية تملك وسائل العيش وحرية التبادل وانطلاقاً من ذلك كان للمودودي موقفه الواضح من مسائل اقتصادية عديدة تتنافى مع تلك الخطوط العامة كالموقف من التأميم والحرية والتسعير ... فالإسلام أقر الملكيات وكذا سبل العيش التي كانت سائدة لدى العرب كما أنه قضى على الطرق المحرمة التي كانت سائدة قبل الإسلام مع الإبقاء على الملكيات التي منشؤها تلك الطرق غير المشروعة رغم تحريم طرقها فالإسلام يسعى إلى تحويل الاقتصاد إلى الاقتصاد الحر بعد تقييد حريته وهو يشير إلى أن أساس الاقتصاد الرأسمالي الحرية إلا أن المغالاة في الحرية من قبل الطبقة البرجوازية أخرجت هذا النظام عن الكفاءة والعدالة .

ثم إن المودودي عين الركائز الأساسية للحل الإسلامي وكما يلي :

١. ملكية الأرض وهو يضع برنامجاً لاصلاحها .
٢. وسائل الإنتاج الأخرى حيث أنها جميعاً تعد محلاً للتملك الخاص المقيد .
٣. الشؤون المالية متمثلة بوجوب الزكاة وتحريم الربا وضرورة التقييد بظوابط الاستثمار الإسلامية .



٤. الزكاة .

٥. تدخل الدولة ، إذ ان مهمة الدولة مُراعاة المصلحة العامة ، وفي المجال الاقتصادي عليها ان تيسر الصناعات والاعمال الكبيرة ما هو ضرورياً للحياة القومية مما لا يستعد الافراد للقيام به او ما كان بقاءه في ايدي الافراد مضرراً للمصلحة الجماعية على ان تقوم الدولة بتحويلها إلى الافراد بعد تسييرها وادارة امرها بنجاح .

ان هذا ابداع من ابداعات المودودي متمثلاً بتبني إنشاء المرافق المهمة والصناعات الضرورية ومن ثم تحويلها الى الافراد ضمن إطار مفهوم الخصخصة ، وبالجمع بين دور الدولة ومبادئ الاقتصاد الحر يتحقق الجمع المتوازن والعادل بين الحرية الفردية والفلاح الاجتماعي ولا يحدث بذلك الجمع اختلال في سير رقي الانقلاب الصناعي .

إن المودودي يقرر دعائم الاقتصاد الإسلامي في إنه يقيم بنائه العملي على :-

١. الاخلاق

٢. القانون

فهو إذن مؤطر بضوابط اخلاقية واخرى قانونية .

إن النظام الاقتصادي الاسلامي يرتكز على المبادئ والاحكام التالية :

١. الفرق بين الحلال والحرام في وسائل إكتساب المال ، فالوظيفة الإستخلاقية للمسلم لا تتحقق الا باعتماد وسائل معينة لكسب المال .

٢. النهي عن جمع المال ، بمعنى تجميد المال المكسوب بالطرق المشروعة وتحويله إلى إكتناز Hoarding بمعناه الوضعي لماله من اثار سلبية على دوران الثروة ، وتجديد العملية الإنتاجية .

٣. الامر بالإنفاق ، وهو ما يقابل النهي عن جمع المال وتجميده ، على ان الإنفاق مقيد بعدم الترف والبذخ ، وأن يكون في سبيل الله ، ومعناه ان يكون في صالح الجماعة ، ثم هو يُميز بين النظريتين الاسلاميه والرأسمالية في ما يخص الإنفاق والربا والزكاة ، من الناحيتين الاخلاقية والاقتصادية على السواء .

٤. الزكاة . وسيكون لنا وقفة خاصة معها في هذا البحث .

٥. قانون الارث : وهو من قوانين الاقتصاد الاسلامي الذي يسعى الى منع تركيز الثروة وذلك بتوزيعها على الورثة وفي حالة انعدامهم يعود إلى بيت المال لكي تنتفع الامة بأكملها بالمال وهذا ما يتفرد به الاقتصاد الاسلامي عن الاقتصادات الوضيعة ، هذا القانون ذو هدف توزيعي .

٦. قسمة الفء والغنيمة ، هذا قانون اخر من قوانين الاقتصاد الاسلامي ورد فيه النص ، ويؤكد المودودي على هذا الصعيد إن سهم الله ورسوله معناه لاغراض المصالح الاجتماعية



والتي تديرها الحكومة الإسلامية يخرج عن ذلك الأراضي التي يحكمها قانون الفبيء بقوله تعالى (( كي لا يكون دولة بين الاغنياء منكم )) حيث تتصرف الحكومة بالأراضي حسب حاجاتها ومصالح المسلمين .

٧. الامر بالاقتصاد بالانفاق ، فهو يؤكد مبدأ القوام في الانفاق إستناداً إلى قوله تعالى (( والذين إذا انفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً )) ( الفرقان / ٦٧ )  
ولقوله تعالى (( ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوماً محسوراً )) ( الإسراء/ ٢٩ )

إذ الانفاق في الاقتصاد الإسلامي يجب ان يتسم بالوسطية بدون افراط وتفرط ، والهدف من ذلك تحقيق التوازن في توزيع الثروة ، إذ الانفاق يجب ان يكون في حدود الدخل وان لا يلجأ الفرد إلى الاقتراض إلا لحاجة حقيقية ومثلما يحارب الاسلام تجاوز الانفاق الحدود المرسومة شرعاً فهو يحارب انخفاضه إلى حد البخل واللؤم حيث لا ينفق بحسب ما تتسع له وتسمح به وسائله الاقتصادية ( الدخل ) فالانفاق محكوم بتحريم البخل والتبذير والترف ... والاسلام لا يقف عند حد الوسائل الخلقية في محاربة ذلك بل يسن قوانين ( الجانب التشريعي ) لمحاربته ذلك الانفاق كتحريم الزنا والخمر والميسر واللهو والطرب ... هذه الاموال التي توجه لأبواب الانفاق غير المشروعة تقود على اثار اخلاقية سلبية ، وبالمقابل فإن الاسلام يوجهها الى التعاون والتكافل بما يرفع من رفاهية المجتمع الإسلامي ككل وبمجموع هذه الضوابط الاخلاقية والقانونية تضبط حاجات الانسان ورغباته وشهواته بما لا نقود إلى سلب اموال الناس ، وعدم اداء حقوق التكافل مؤثراً رغباته المطلقة على حاجات غيره . وبهذا تعالج المشكلة الاقتصادية الاساسية من وجهة نظر المودودي متمثلة بإقامة نظام يضمن لجميع الافراد كل ما يفتقرون اليه في حياتهم المدنية ، بدون ان يخل بسير المدينة وحركتها الطبيعية<sup>٨</sup> . ولعل العامل الاساسي لفساد نظام المعيشة هو الاثرة الفاحشة فمع المودودي الموارد موجودة لخدمة البشر وتحقيق الاشباع لهم<sup>٩</sup> . والملكية الشخصية والتفاوت مسألة طبيعية على ان لا تقود إلى الاثرة والاكنتاز ، والمودودي ينوه إلى ان الصراع من اجل المعاش قد تجاوز حدود الافراد ليصل إلى مستوى الدول في محاولة لغزو الاسواق الخارجية وسن القوانين لمنع المستوردات الاجنبية ، وان الدول الصغيرة التي لا تقوى على المنافسة تصبح تابعة إقتصادياً للدول المتقدمة ، وهو يؤكد فساد الحالة الاقتصادية في الانظمة الوضعية جراء فساد الاخلاق وما قادته من خمر وقمار

ويانصيب وسيادة مبدأ الاسرة المشتركة ... الخ وبصورة عامة طغيان الملكية لتأتي الاشتراكية بحل مناقض للفطرة ويبقى الحل الإسلامي بإطاره الأخلاقي ومراعاته الفطرة هو الحل الوحيد .  
إن النظام الاقتصادي الإسلامي يعترف بالملكية الفردية ويحيطها بسياج يحول بينها وبين المفاصد التي نجمت عنها في النظام الرأسمالي ، يتحقق في ظل هذا النظام بفعل قوانين الزكاة والارث

... التوازن بين الانتاج والاستهلاك ولا يمكن تصور ظهور الازمات التي تنتاب النظام الرأسمالي ، ولا بد من ملاحظة ان النظام الاسلامي الاقتصادي شديد الصلة وذو علاقة وثيقة جداً بأنظمة الاسلام الاخرى كالسياسي والقانوني والمدني والمنهاج الاجتماعي وأسلوب الحكم ، وكل هذه النظم ترتكز على نظام خاص للاخلاق<sup>١١</sup> مع المودودي في النظام الاقتصادي الاسلامي يتساوى الناس من حيث الكسب والكسب بعد ذلك مقيد وهو لا يضيفي لأهله امتيازات او فوارق بحيث تصبح بعض الطبقات مستبدة بوسائل الرزق دون عامة الناس . والمودودي يقرر كون العمل في هذا النظام اساس الكسب ، فالسلع الناجمة عنه تُحاز لمن انتجها اما السلع الاخرى ففرص الانتفاع بها وحسب الحاجة هي للجميع ، ويشمل ذلك موارد الطبيعة التي لم يخالطها الانسان كالأنهار والعيون والغابات والمعادن العامة<sup>١٢</sup>

والاسلام يساوي بين الناس في خط الشروع في الكسب ويُتيح للتفاوت الفطري ان يأخذ دوره في احداث التفاوت الاقتصادي المنضبط لان السير الاقتصادي للأفراد محكوم بقوانين التراحم والتكافل والتعاون زيادة على الزكاة التي هي الاداة السياسية لكل نوع ، مما يشكل نظام من التأمين الاجتماعي . وهو يؤكد ان للارض خصوصية في التملك الخاص المقيد بالاعمار وجوداً وعدمياً .

إن النظام الاقتصادي الاسلامي يرتكز على الفرد على ان لا يدخل نشاطه بالمجتمع ، وذلك امر يستلزم الحرية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية له ، فيه ينظم كسب المال بطرق معينة ، ثم ان المال المكسوب بهذه الطرق المباحة مقيد هو الاخر بالانفاق على المجالات المباحة ثم بعد ذلك مقيد باداء الفروض المالية ، ولا بد من تثمير ما يزيد عن حاجة المالك بالطرق المشروعة ثم يأتي بعد ذلك قانون الارث ليمنع من تكديس الثروة<sup>١٣</sup> .

ثالثاً / م ٣ : آراء المودودي في الربا

إن ثاني ابرز مساهمات المودودي الاقتصادية التجديدية هي في التصدي للفائدة ، وما ارتكزت عليه من مبررات لدى الكتاب الوضعيين ، وهذا ما يؤشر عمق الفكر الاقتصادي للمودودي ، ذلك العمق الذي نستكشفه من خلال اعتبار الفائدة المصرفية شكل من اشكال الربا أولاً ومن خلال إدراكه لكافة الحجج التي يصرح بها الوضعيون في الدفاع عن الفائدة ثانياً . ومن خلال عمق الردود التي يقدمها في محض افكار الوضعيين ثالثاً .

الف المودودي كتاباً خاصاً بالربا يقع في ( ١٩٤ ) صفحة يتألف من سبعة فصول يتناول في تلك الفصول حرمة الربا من الناحية السلبية ومضاره والنظام المصرفي الجديد والاحكام الإسلامية في الربا والربا وأحكامه والتكوين الجديد للقوانين الاقتصادية ومبادئه ، ثم يتناول الصورة العملية للإصلاح .

وفيما يلي اهم الاضافات التجديدية للمودودي على هذا الصعيد .

اولاً : الرد على مبررات الربا

يعرض المودودي مبررات الربا ( الفائدة ) كما يراها الوضعيون والتي تنحصر بالمبررات الآتية :

١. الربا الخطر الذي يتحمله المقرض .
٢. الربا ثمن للإيثار - ايثار المقرض للمقرض على نفسه .
٣. الربا مقابل الضرر الذي يتحمله المقرض .
٤. الربا مقابل فرصة الانتفاع والتأجيل .
٥. الربا بسبب افضلية الحاضر على المستقبل .
٦. الربا ثمن الوقت المكسوب ( الزمن ) .

بدء اقول ان المودودي يرفض كون الربا ثمناً لواحد مما ذكر لأن الثمن اصلاً هو مقابل سلعة او خدمة ، ولما كان الخطر والايثار والضرر ... جميعاً ليست سلعاً ولا خدمات ، فلا يكون قبول الربا كعائد او ثمن مقابلها ثم ان المودودي يقف موقف الراض من بعض ما ذكر من مبررات من الزاوية العقلية ، فهل حقاً إن رأس المال من طبيعته إتاحة فرصة الانتفاع ؟ وهل حقاً إن الحاضر افضل من المستقبل ؟ هذا ما يرد عليه ويرفضه المودودي .

وإذا ما انتقلنا إلى التفاصيل لما ذكر ، يذكر المودودي إن الخطر موجود وعلاجه الرهن لا الربا ، الخطر ليس سلعة يساوم في قيمتها ولا منزلاً ...

أما الإيثار فهو عمل أخلاقي له فوائد ، ولا يسمى إيثاراً إذا كان بمقابل فعلاً إذن تسميته بالإيثار إن كان يباع بفائدة ؟

ثم هل الإيثار سلعة أو خدمة ؟

فالذي يباع هو أما سلعة أو خدمة .

أما الضرر ، فالمودودي يرفض الفكرة القائلة أن الفائدة مقابل الضرر ، فأى ضرر يصيب المالك المقرض ، إذا كان قد اقترض من ماله الفاضل عن حاجته ؟

أما كون الربا اجره ، فهي الأخرى فكرة مرفوضة لأن الأجرة ترتبط بالأموال التي تصلح للإجارة وهي الأموال الاستعمالية ، ولا تصلح للأموال الاستهلاكية ومن ضمنها النقود .

ثم يناقش المودودي كون الربا مقابل إتاحة فرصة الانتفاع فيشير إلى انتفائها في القروض الاستهلاكية ، وهي (الفرصة) موطن شك في القروض الاستثمارية ثم هو يؤكد أن فرصة الانتفاع ليست سلعة كي يدفع بدلاً عنها بالثمن .

وبافتراض أن القرض للانتفاع فقد لا يحقق المقترض ذلك وإنما قد يصاب بالخسارة ، وإذا حقق نفعا فقد لا يساوي مبلغ الربا ، فأى عدالة أن يتعب ويجتهد المقترض وينتفع المقرض ؟  
والأصح في ذلك والأعدل هو اعتماد المشاركة شرعاً ثم عقلاً ، بل وحتى مع افتراض كون الربح أكبر من الربا ، فأى منطق يقبل أن يكون ربح (ربا) صاحب المال مضمون مع قلة جهده (أو انعدامه) المبذول وأن يكون نصيب العامل غير مضمون وغير معروف بل هو ما يتبقى بعد دفع الربا .

إن السؤال الجوهرى الذي يتصدى له المودودي ما هو الشيء الذي يعد الربا قيمته ، وما هو الشيء الجوهرى الذي يعطيه الدائن مدينة من رأسماله حتى يستحق عليه أن ينال منه قيمته المالية القابلة للوفاء شهراً فشهراً وسنة فسنة !

وبهذا المنطق يرفض المودودي فكرة إتاحة فرصة الانتفاع والتأجيل والزمن ... كمبررات الربا . بل هو يرفض الفكرة القائلة أن جلب المنفعة صفة لازمة لرأس المال ، فذاك لا يتحقق إلا عندما يوظف الإنسان رأس المال في مجالات مثمرة ، فتوليد رأس المال من آفات الزمان ثم هو ينتقل لحض استمرار الفائدة بقسط ثابت ولفترة طويلة ليواجه ذلك بالرفض فمن الذي يضمن استمرار العائد !

وينتقل المودودي ليدحض المبرر القائل أن الإنسان يفضل الحاضر على المستقبل ، فالواقع يكذب هذا ، وهي نوع من المغالطة ، فهل حقاً الحاضر أثمن من المستقبل علماً أن ٩٩% من الناس بمليون إلى تقليص استهلاكهم لصالح الادخار ، بل أن الفرد يبذل جهده ليكون مستقبله سعيداً باسم ، بل إن المودودي يرى أنه من الغباوة والسفاهة للرجل أن يجعل حاضرة مرفها منعماً في حين يكون مستقبله سيئاً ، فهذا لا يصدر من رجل أوتي حظاً من التفكير والتأمل ، وبهذا يرفض المودودي دعوى مشروعيته الربا استناداً إلى اختلاف الحاضر عن المستقبل .

إن المودودي لينتقد العلماء الذي أخذوا الربا وكأنه أمر مسلم به ، وصاروا يركزون على سعر الربا فقط من حيث المعقولة ، علماً أن المعقول هو أن يكون ربح المقترض معلوماً ، ثم هو يشير إلى التيارات الكلاسيكية والكنزية في تحديد الربا .

والمودودي انطلاقاً من الأزمتا يرد على القائلين أن للربا منافع اقتصادية كتقليص الاستهلاك ونشوء الادخار .

#### آثار الربا

بعد أن يرد المودودي على الحجج نجده يعرج على مضار الربا ، وهو يميز بين مضار أخلاقية وروحية ، فالربا نتيجة للأثرة والبخل وضيق الصدر وتحجر القلب والعبودية للمال والتكاليف على المادة ... ومن الناحية المدنية والاجتماعية فالربا يعكس استغلال طبقات لأخرى فالربا يقود



إلى بناء اجتماعي غير متماسك يتسم بالتفكك والتشتت في كل حين وذلك جراء التناقض والصراع بين فئاته ، بل هو (أي الربا) ينشأ واقعاً دولياً يتسم بالصراعات بين الدول المقرضة والدول المقرضة ولعل واقع المديونية الخارجية وخدمة الدين في عالمنا المعاصر يشهد لما ذهب إليه المودودي ... ثم إن للربا آثار اقتصادية سلبية زيادة على آثاره الاجتماعية والأخلاقية ، فبعد أن يميز بين قروض لأفراد محتاجين أو لتجار وصناع وملاك أراضي زيادة على القروض للحكومات ، وقروض الحكومات أما لأغراض غير مثمرة كالحروب أو لأغراض إنتاجية ، ولعل من آثارها الاقتصادية الاستغلال ، وهيمنة صاحب رأس المال في ظل أسعار الربا العالية ، والظلم الذي يلحق بالطبقة المنتجة رغم أنها تساهم في رفاهية المجتمع ، وهو يؤدي إلى سلب القوة الشرائية من أفراد المجتمع إلى المرابين فهو (الربا) يقود إلى البطالة وعرقلة التجارة والصناعة ، فهو قيد على دخول رأس المال هذه المجالات ، بينما يمثل للمرابين كسب بدون جهد ، وأن كسب المرابي مضمون بغض النظر عما تسفر عنه العملية الاقتصادية (الإنتاج) ربها كان أو خسارة ، فهذا يمثل حالة مخالفة للعدالة ،

أولاً: وهو يتعارض مع اعتبار العمل أساس الكسب .

ثانياً: إن الآثار الاقتصادية سلبية للربا تتركز في :-

١- تركيز رأس المال في المجالات غير المثمرة وغير النافعة ، كونها تضمن أسعار مرتفعة للربا ، وذلك ما يمثل تشويه في تخصيص الموارد .

٢- توجيه رأس المال بحسب المصلحة الشخصية لا مصلحة البلد .

٣- الربا سبب الدورات التجارية ، وقد سبق لفيكسل ومن بعده كينز أن حددا للفائدة ولتوسع الجهاز المصرفي في خلق الائتمان دوراً مهماً على هذا الصعيد .

٤- الربا يوجه رؤوس الأموال إلى مجالات لا تخدم المصلحة العامة طالما إنها تخدم مصلحة المربين ، وهو يدفع المقرضين على الكسب بشتى الوسائل لتغطية الربا باعتباره مقولة إنتاجية

٥- الربا يدفع أصحاب رؤوس الأموال إلى الابتعاد عن القروض الطويلة الأجل للمحافظة على حالة من السيولة لضمان تدفق رؤوس الأموال إلى سوق المال ، الأمر الذي يدفع أصحاب الصناعات إلى سلوك طريق ضيق النظر ويدفعهم إلى عدم الجراءة والتردد في أعمالهم ، وذلك مما يعني الاقتصاد على مشاريع تتميز بقصر فترة الحمل وتكنولوجيا قيمة أو تقليدية تتناسب وأجل الإقراض ، الأمر الذي يؤثر في بنية القطاع الصناعي فيجعل هيكل ذلك القطاع يتسم بسمات تلك القروض عموماً .

٦- القروض الطويل الأجل على افتراض وجودها تكون كثيرة المفاصد وبسبب ثبات سعر الفائدة (الربا) مع تقلبات الائتمان وربما عدم إمكانية إعادة القروض مع فوائدها .

أن بواكر التجديد في فكر المودودي على صعيد الربا من حيث إثارة يتمثل في :-

- ١- أن الربا يؤدي إلى فرض ضرائب في المستقبل من أجل الوفاء بمبلغ القرض وفائدته ، وهذا يؤشر عمق فكر المودودي لا سيما المالي منه حيث سبق المودودي في ذلك الفكر المالي الوضعي الذي أشار إلى أم القرض ما هو إلا ضريبة مؤجلة أو مستقبلية .
- ٢- إن الربا يضاف إلى سعر السلعة المنتجة فهو يدرك إذن كون الربا مقولة إنتاجية ، فهو يمثل عنصر من عناصر التكاليف ، فيؤدي إلى زيارتها ومن ثم زيادة الأسعار ، وبهذا ينتقل عبء الربا على المستهلكين للسلع وهم عموم الناس ، فالربا يستقطع من دخول الفقراء لمصلحة الأغنياء أصحاب رؤوس الأموال .
- ٣- إن الربا يقود إلى تعميق التفاوت في التوزيع فهو يقود إلى زيادة دخول الأغنياء وزيادة فقر الفقراء .

ونجد مع المودودي تجديدا وعمقا عندما يطرح الآثار السلبية لقروض الحكومة من الخارج حيث يشير إلا أنها تحمل الآثار السابقة وزيادة على ذلك أنها تؤدي إلى خلق روح العداوة بين الأمم ، وهو يخل بالأداء الاقتصادي لأمم الأرض ككل ، كما يؤدي إلى الضغط السياسي على الدول المقترضة ، وربما يقود إلى الثورات بين الأمم ، ثم يؤدي على خلق الأزمات الاقتصادية جراء الاختلال بين العرض والطلب .

#### الأحكام الإسلامية للربا

يتناول المودودي أحكام الربا في فصل مستقل فيتناول معنى الربا في اللغة والاصطلاح ، وربا الجاهلية الذي حرمه القرآن الكريم ، والفرق بين الربا والبيع وهو يؤكد أن الربا مزيج من ثلاثة عناصر الزيادة في رأس المال ، وأن تكون الزيادة مشروطة ، وأن تكون الزيادة بحسب المدة ، ولهذا فهو يؤكد الفروقات بين البيع والربا ، على اعتبار أن تبادل المنافع في البيع يتم على وجه المساواة وليس الأمر كذلك بالنسبة للربا الذي يقوم على المنفعة اليقينية لجهة والمنفعة الاحتمالية لأخرى ، ثم إن الربح يتحقق في البيع لمرة واحدة ، بينما هو متزايد في المعاملة الربوية مع الزمن ، ثم إن المعاملة في البيع تنتهي بمجرد انتهاء المبادلة بينما في المعاملة الربوية لا بد من إعادة المال الذي تم استهلاكه ... ولعل أهم فرق بينهما يورده المودودي إن الكسب في البيع مقابل جهد بذل بينما في المعاملة الربوية بدون جهد مبذول أو وقت مصروف أو كفاءة مستغلة ، ولهذه الأسباب تختلف التجارة عن الربا فالأولى قوة بناء وتمدن وتنمية والثانية قوة هدم ، ثم يتناول المودودي أقسام الربا ، ويبين أن الأصل في تحريم الربا النسبيته ، وما عداه حرم سدا

للزريعة ويورد الأدلة من أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم على ذلك ، ثم هو يستخلص من ذلك النتائج التالية :-

١- تبادل الأشياء ومن جنس واحد محكوم بالتماثل ، أو أن يباع أحدهما بالنقد ويشترى بالنقد الشيء الآخر حسب سعر السوق .

٢- تعدد أنواع العملات دفع اليهود إلى استغلال هذه الفرص لتحقيق منافع غير مشروعة من خلال عمليات الصرف .

٣- جواز التبادل مع التفاضل عند دخول صنعه على شيء ما بحيث غيرت ذلك الشيء تغيراً جزئياً .

٤- جواز تبادل الأشياء المختلفة جنساً متفاوتة بشرط التفاضل لان التأجيل لا يتم إلا لفائدة ... ومحل تفصيل ذلك كتب الفقه .

٥- إن أخذ الربا وإعطاءه مع المودودي ليسا بمنزلة واحدة ، فقد تجيز الضرورة إعطاء الربا ولكن أي ضرورة تجيز أخذه .

٦- لا تدخل كل ضرورة في باب الاضطراب إلا بالنسبة للاستقراض بالربا في الحالات التي يحل فيها الحرام ، كأن يتعرض الإنسان لنازلة لا بد له فيها من الاستقراض أو أصيب بمصيبة في عرضه ونفسه ... فيقول ((ففي مثل هذه الحالات يجوز للمسلم أن يستقرض بالربا ما دام لا يجد سبيلا غيره للحصول على المال غير أنه يأتّم بذلك جميع أولي الفضل والسعة من المسلمين الذين ما أخذوا بيد أخيه<sup>١٣</sup>)).

ولا يدخل في ذلك الإنفاق على الكماليات ، على أن يكون الإقراض على قدر الحاجة فقط ويجب التخلص منه ما استطاع الإنسان إلى ذلك سبيلا ، وتقدير الحاجة وشدتها وحدودها موكول إلى عقل الإنسان ومدى تمسكه بالدين وخوفه من اليوم الآخر واعتصامه بالحيطة والورع .

٧- يؤكد المودودي إن الذين يودعون أموالهم لدى المصارف وشركات التأمين لا يستحقون إلا رؤوس أموالهم وعليهم الزكاة ، ولا يجوز للمسلم أن يترك الربا للراسماليين وإنما عليه أن يأخذ ذلك ويوزعه على المنكوبين والبؤساء ... ويحتاط المودودي من الربا فيقول يجب الاحتراز من كل معاملة أو فعالية تدخل في بابا الربا أو فيها شبهة الاختلاط بالربا فدفع المفسد مقدم على جلب المصالح ، والابتعاد عن مؤاخذة الله اعز على المسلم من ترفيه تجارته والحصول على المنافع المالية .

رابعا: آراء المودودي في الزكاة

من الموضوعات الأخرى التي أولاهها المودودي أهمية خاصة هي الزكاة ، وهي تمثل مقولة مالية كما يمثل الربا مقولة نقدية ، وقد تحدث عنها المودودي في مناسبات عديدة ، وأهم تلك المناسبات وأكثرها تفصيلاً كتابه الموسوم (( فتاوى الزكاة )) ليجيب في ذلك الكتاب على جملة من الأسئلة الموجهة بهذا الخصوص ، وقد تضمن ذلك الكتاب الأمور التالية :

#### ١- تعريف الزكاة

في اللغة الطهارة والنماء .

في الاصطلاح " العبادة المالية على كل مسلم بملك النصاب ، لتطهير ماله بأداء ما عليه من حقوق الله وحقوق عباده ... " <sup>١٤</sup> وهذا قريب مما ذهب إليه صاحب مغني المحتاج عندما قال الزكاة لغة (( النمو والبركة وزيادة الخير وشرعا اسم لقدر مخصوص من مال مخصوص يجب صرفه لأصناف مخصوصة بشرائط )) <sup>١٥</sup> .

#### ٢- شروط وجوب الزكاة

تجب الزكاة على المسلم البالغ العاقل المالك للنصاب ، ويوجبها المودودي على القاصر مجنوناً كان أو صبيّاً وهو مذهب الجمهور <sup>١٦</sup> كما تجب على الأسير والمسافر ... وسبب الخلاف في المسألة هل الزكاة عبادة ومن ثم شرطها البلوغ أم هي حق واجب للفقراء على الأغنياء <sup>١٧</sup> .

أما شروط المال فهي :

أ- حولان الحول ما عدا الزروع والثمار ، وبهذا الخصوص نجد المودودي يرى إن لا مانع من اعتماد التقويم الشمسي ، علماً بأن ذلك يكون محاباة لأرباب المال على حساب الفقراء .

ب- النماء ، أن يكون المال نامياً بالفعل أو القوة .

ت- الملك التام ، بمعنى أن يكون المال مملوك ملكية خاصة .

ث- في الماشية يجب أن تكون للتنازل ، إذ لا زكاة في العوامل ، ولا زكاة في الأصول الثابتة بالقياس كالمصانع .



### ٣- الأموال التي تجب فيها الزكاة :

يذكر المودودي الأموال التي تجب فيها الزكاة وهي :

أ- الزروع والثمار بعد الحصاد .

ب- الذهب والفضة ، والنقود المعاصرة بالقياس .

ج- الماشية إذا كانت في أول الحول وآخره قدر النصاب .

د- المعادن والركاز .

هـ- عروض التجارة .

وفي كل حال من هذه الأموال تفصيل لدى الفقهاء ، وهي على العموم الأموال المتفق على

وجوب الزكاة فيها<sup>١٨</sup> وما عدا ذلك فموضوع خلاف بينهم .

وهو في مجال الزروع والثمار يتفق مع الشافعية خلافا للظاهرية وهم أضيق المذاهب

والحنفية وهم أوسع المذاهب ، فهو يوجب الزكاة على المحاصيل القابلة للادخار بينما

الحنفية يوجبون الزكاة على جميع ما تخرجه الأرض ، وسبب الخلاف معارضة عموم

القياس لعموم اللفظ عموم القياس كون الزكاة يقصد منها سد الخلة وهذا يكون مما هو قوت

، وعموم اللفظ قوله تعالى ((ومما أخرجنا لكم من الأرض )) (( وآتوا حقه يوم حصاده ))

وقوله ( \* ) (( فيما سقت السماء وفيما سقي بالنضح نصف العشر )) وما من ألفاظ العموم

، وهكذا فإن كان القياس يخصص عموم اللفظ اقتضت الزكاة على المقنات وإلا فلا<sup>١٩</sup> .

أما الثروة الحيوانية (الأبل، الغنم، البقر، الجواميس) فتجب فيها بالنصاب المعروف،

والمودودي يؤكد زكاة عروض التجارة فيها إذا كانت للتجارة، وهو ما يمثل تجديدا فيما يخص

الفريضة موضوع الدراسة في هذا الجانب، وبالمقابل لو كانت الحيوانات تستخدم في الزراعة أو

الحمل فلا زكاة فيها لأن الزكاة تجب في الحب الناتج منها، والاصل في ذلك أن ((لا تثنى في

صدقة)) معنا لما يسمى بالادب المالي الوضعي بالازدواج الضريبي الذي يمثل احد خوارم

العدالة الضريبية.

أما النقود فيوجب الزكاة على الذهب والفضة والعملات المعاصرة، بالقياس، وذلك إذا

منحت قوه شرائية بحكم القانون، وهو بهذا يحدد الحكمة من الزكاة في الذهب والفضة، وهو

يلامس الاتجاه النظري السائد في الأدبيات النقدية كون الأصل في النقود القانون فهي مخلوق

للدولة<sup>٢٠</sup>، وبوادر التجديد عند المودودي واضحة هنا حيث يلحق الأوراق المالية والودائع إذا

كانت مسجلة بالنقود من حيث وجوب الزكاة فيها. ثم يناقش المودودي زكاة الدين، ويوجب

الزكاة عليه إذا احتفظ به المدين طيلة الحول وبلغ نصاباً، ذلك لأن نماء المال سيكون للمدين في

هذه الحالة، وهي مسألة خلافية<sup>٢١</sup>، ونجد مع الديون تجديدا في فكر المودودي يتمثل بوجوب الزكاة على مبلغ الدين من وجهة نظر الدائن فهو يرى وجوب الزكاة في الدين اذا سهل استرداده، الا ان المودودي لم يبين هل تزكى كل عام ام مرة واحدة! ولعل الاطلاق يدل على انها تزكى كل عام، وهذا اذا جمعناه مع رأيه السابق المتمثل بوجوب الزكاة على المدين، فان هذا يؤدي الى دفع زكائين عن نفس المال ولنفس الفترة احدهما من الدائن وثانيهما من المدين، وهو ما لا يسلم لورود الأدلة على خلافة كما اسلفنا سابقا، ولعل مما يؤيد فهمنا لرأيه بتركيتها كل عام ما اورد فيها يعد ان الدائن اذا شك في استرداد الديون فالراجح تركيتها لعام واحد فقط اذا قبضها والواقع ان زكاة الدين من وجهة الدائن تحتمل عدة آراء<sup>٢٢</sup>.

اما بخصوص الحلّي فبعد ان يورد عدة آراء فيها يرى وجوب الزكاة فيها لأدلة عديدة منها عموم الفاظ الحديث بشأن زكاة الذهب وتصريح عدة احاديث واثار وجوب الزكاة فيها ثم آراء بعض الصحابة.

ومن الاموال التي اوجب المودودي عليها الزكاة المصانع والمتاجر، علما انه لا زكاة على التجهيزات الصناعية واثاث التجارة والقرطاسية.

ومن وجوه النشاط الاقتصادي الحديثة والتي يتناولها المودودي التامين ويعاملها معاملة الدين والامانات التي يصعب استردادها بمعنى انها تزكى لعام واحد عند تحصيلها هذا اذا كان التامين الزاميا، اما اذا كان اختياريا ففيه الزكاة نهاية كل عام على المكلف لا على الشركة، ثم ان المودودي يوجب الزكاة على الهبة اذا بلغت نصابا، كما يجب في العقار المرهون على من يحوزه.

#### ٤- مقادير الزكاة

يؤكد المودودي ان مقادير الزكاة كما وردت في السنة فهي بالنسبة للزروع والثمار بين ٥% و ١٠% حسب طريقة السقي وفي عروض التجارة والتقود والصناعات والمعادن على اختلاف انواعها (ومن ذلك نفهم انه يقول بالملكية الخاصة للمعادن) ٢,٥% وفي الركاز ٢٠% وفي المواشي وهو يحيل الى سيرة النبي (صلى الله عليه وسلم) للسيد سليمان الندوي.

#### ٥- مصاريف الزكاة

ويتناول المودودي مصاريف الزكاة منطلقا من الآية (٦٠) من سورة التوبة وهي ثمانية مصاريف، وهم الفقراء وهم الذين يعتمدون على غيرهم في المعيشة، والمسكين وهو الذي يعمل ولكن دخله لا يكفيه والعاملين عليها وهم الجهاز الاداري للزكاة وياخذون مع الغنى والفقير لأن ما ياخذونه اجرة لقاء عملهم، والمؤلفة قلوبهم وهم اما مسلمين او كفار يعطون مع الغنى والفقير اذا كانت هناك حاجة فعليه لهم وهو لا يرى سقوط هذا السهم، وفي الرقاب وهم العبيد يصرف هذا السهم لتحريرهم لأن الاسلام سعى الى تحرير الناس من عبودية الناس الى عبودية رب الناس،

والغارمون هم المدينون، وفي سبيل الله هم المجاهدون في سبيل الله بالسيف أو بغيره، أما ابن السبيل فهو المسافر الذي اعوزته السفر وإن كان غنيا في بلده. والمودودي ينظر إلى مصارف الزكاة نظرة فيها قدر كافي من المرونة ويؤكد مهمة الصرف الفعلي إلى اجتهد الدولة (الإمام) بحسب الظروف والحاجات على أن يكون الصرف ضمن إطار النص، حتى أنه يتوسع في إمكانية صرف الزكاة إلى المؤسسات بل أنه يرى أنه لا بأس بتقديم القروض من أموال الزكاة، ثم هو يؤكد أن الزكاة يجب أن تتفق محليا ولا تنقل إلى مكان آخر إلا إذا كانت هناك حاجة أشد أو عدم المحتاجون في المنطقة.

#### ٦- الإدارة المالية

يؤكد المودودي أهمية الإدارة المالية مركزا على ظاهرة التهرب وضرورة مواجهتها بثلاث طرق هي أن تكون الحكومة بإيدي رجال أمناء، وإصلاح أخلاق الإلمه، وسن القوانين لمكافحة الطرق العامة الممكنة للتهرب، وهو يؤكد على إنشاء إدارة لتوزيع الزكاة فقط أو أن موظفي الزكاة (العاملين عليها) شأنهم شأن باقي الموظفين من حيث الرواتب.

ثم هو يؤكد اختلاف الزكاة عن الضريبة وهو يؤكد حق الدولة بفرض ضرائب إلى جانب الزكاة وذلك لقوله ( ۞ ) (( إن في المال حقا سوى الزكاة )) وقد حدد القرآن مصارف الزكاة مما يعني أن المصارف الأخرى لها موارد أخرى، وهو يؤكد أن العفو في قوله تعالى (( ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو )) هو محل صحيح للضريبة إضافة إلى شواهد من زمن الراشدين تدل على جواز فرض الضرائب كما أنه لا يوجد نص يمنع من فرض الضرائب والأصل في الأشياء الإباحة إن لم يرد مانع.

خامسا : شروط التجديد الاقتصادي عند المودودي

إن المودودي يضع أمام الدارسين الداعين إلى التجديد الحقائق التالية :

١- إن كتابات الفقهاء رحمهم الله جميعاً كانت لعصورهم، بينما حاجات الناس الحاضرة متجددة ومتزايدة، فكتابات الفقهاء القدامى لم تعد تكفي لهذه الحاجات

٢- ولأن الظروف تغيرت يقول المودودي إن الحاجة إلى ما كتبه الفقهاء عن البيع والشراء والمعاملات المالية والاقتصادية قد انتفتت إلى أكثرها اليوم.

٣- إن القوانين والمسائل التي اشتدت إليها الحاجة في الزمن الحاضر لا توجد في هذه الكتب.

٤- ومن ذلك تتبع أهمية التدوين الجديد لقوانين السلام في الشؤون المالية والاقتصادية.



٥- إن المودودي يؤكد أهمية التفكير قبل التجديد ، لان المتجديدين يريدون طريقا غير طريق الإسلام يركز على الكسب بغض النظر عن مشروعية وسائله .

٦- هو يؤكد الطابع الأخلاقي لطرق الكسب المشروعة في الإسلام من التزام بالصدق والأمانة والعفاف والمحافظة على حقوق الآخرين .

٧- طبيعة النظام الاقتصادي الإسلامي تختلف ( ولا يمكن أن تلتقي ) عن طبيعة النظام الرأسمالي وقوانينه ، فلا مجال لإتباع الرخص في مجال قبول مؤسسات النظام الرأسمالي ومن هذا تتبع أهمية التكوين الجديد لقوانين الاقتصاد الإسلامي ، ولكي يمكن تنظيم كافة المعاملات بحسب مبادئ الإسلام الصحيحة بعيدا عن الحيل والرخص التي تمثل خروجاً حقيقياً عن الشريعة الإسلامية .

٨- يؤكد المودودي ديناميكية القوانين الإسلامية وعدم جمودها ، والذين يرون جمود القانون الإسلامي معناه أنهم لا يفهمون روح الإسلام ، تلك الروح التي تبين إن أساس شريعة الإسلام العدل والصدق وتنظيم المعاملات على أساس التعاون والتضامن والتساند بعيدا عن أسباب المنافسة والمزاحمة .

٩- إن تعليمات الإسلام نزلت في زمن خاص وظروف خاصة ونفذت في مجتمع خاص ، إلا انه يمكن أن تستنبط من ألفاظها ومن طرق الرسول ( ﷺ ) في تنفيذها أصولا شاملة بها يمكن أن ينظم المجتمع الإنساني على الوجه السليم في كل زمان ومكان ، والشئ الثابت هو ما كان مصدره الوحي .

اما الثروة الحيوانية (الابل، الغنم، البقر، الجواميس) فتجب فيها بالنصاب المعروف، والمودودي يؤكد زكاة عروض التجارة فيها اذا كانت للتجارة، وهو ما يمثل تجديدا فيما يخص الفريضة موضوع الدراسة في هذا الجانب، وبالمقابل لو كانت الحيوانات تستخدم في الزراعة او الحمل فلا زكاة فيها لأن الزكاة تجب في الحب الناتج منها، والاصل في ذلك ان ((لا تشي في صدقة)) منعاً لما يسمى بالادب المالي الوضعي بالازدواج الضريبي الذي يمثل احد خوارم العدالة الضريبية.

ان شروط التجديد والتي هي شروط تدوين القوانين الاقتصادية تلتزم اولا معرفة ان القوانين غير ثابتة ، وان اهل العلم في كل زمان هم المسؤولون عن وضع هذه القوانين وهو حق ليس حكرا عليهم ، وهم وهم لا يسلبون هذا الحق من غيرهم في العصور الاخرى ، وهذا لا يعني فتح الباب على مصراعيه لكل من هب ودب ، بل ان الباب مفتوح بشروط يحددها المودودي كالآتي :



أ- الفهم التام لطبيعة الشريعة ومزاجها ، وهو امر يتطلب التدبر في تعليم القرآن وسيرة النبي (صلى الله عليه وسلم) ، ففي ظل مثل هذا الفهم تكون صياغة القوانين محققة لمرضاة الشارع . ومن الامثلة على ذلك اسقاط عمر رضي الله عنه للقطع عن السارق عامل مجاعة ، ففي مثل هذه الظروف يعد العدول عن القطع موافق كل الموافقة لمرضاة ومقصود الشارع .

ب- ضرورة امعان النظرة الشاملة في احكام الشارع جملة عن كل شعبة من شعب الحياة تقتضي وضع القانون فيها حتى يعرف مقصود الشارع منها والخطوط التي تنظم هذه الشعبة ومنزلتها في خطة الاسلام الشاملة للحياة والمصلحة التي راعاها الشارع في هذه الشعبة . فالفقيه يجب ان يراعي عند صياغة القوانين المقاصد والحكم والمصالح . اذ قد تأتي بعض الاحوال اذا عملنا بها في ظاهر النصوص لضاع مقصود الشارع فلا بد اذا من مراعاة المقصود الحقيقي للشارع والحرص على تحقيقه ، ومن ذلك ان بعض الاحكام قد جاءت بالفاظ خاصة فالفقيه يجب ان لا يتقيد بهذه الالفاظ مع تغير الاحوال بل عليه ان يدرك المقصود من هذه الالفاظ ويضع الاحكام الملائمة الجديدة لتحقيق مقصود الشارع في الحالات الجديدة الحاضرة .

ج. الادراك التام لاصول تشريع الشارع واصداره الاحكام للامة بحيث يتم التقيد بهذه الاصول في مختلف الحوادث والمصالح والاحوال ، وهو ما يقتضي التأمل الشامل لاحكام الشريعة وخصائصها ، وكيف اقام الشارع العدل والاتزان في الاحكام ؟ كيف راعى فيها الاحكام الانسانية ؟ وما هي الطرق التي انتهجها لدفع المفساد وجلب المصالح ؟ وعلى اي اسلوب نظم فيها المعاملات الانسانية ورتبها في سلك من الاتفاق والترتيب والانضباط ؟ هذه الامور لابد من استحضارها عند التجديد الاقتصادي الاسلامي ، فالجزية مثلا وهي مقولة مالية تفرض على اهل الكتاب بنص القرآن الكريم ، وبعد اتساع الدولة الاسلامية صارت تاخذ من المجوس والعجم وعباد الاصنام ، هذا التوسع نتيجة للاجتهاد ولا شك انه موافق لروح الشريعة واصولها .

د- الشرط الرابع : اختبار التغيير في الاحوال والحوادث من ناحيتين : الاولى تحديد نوع هذه الاحوال والحوادث من حيث خصائصها والقوة التي تعمل فيها . والثانية : تحديد الوجه الذي حدث فيه هذه التغييرات من وجهة نظر القانون الاسلامي وما هو التغير الذي يقتضيه في الاحكام كل نوع من هذه التغييرات .

- موقف المودودي من التغييرات التي تطرأ في العالم

يميز المودودي بين نوعين من التغييرات :

أ- تغييرات ناجمة من تطور في الانسان ، نتيجة لامتداد يده وعقله كخليفة الى مكنونات الخزينه الالهية في الارض وهي تغييرات طبيعية ، والقانون الاسلامي لا يريد محوها

وانما بالعكس ينظم لها الاحكام الجديدة بحيث يتمكن المسلمون من تكييف حياتهم وصياغة اعمالهم بحسب الطراز الاسلامي تماما .

ب-تغيرات متتالية جراء سيطرة اصحاب الاموال الضخمة على العالم الاقتصادي ، فهذه لما فيها من ظلم يحاربها الاسلام ويعمل على تغييرها وفق النظام الاسلامي بل من واجب كل مسلم ان يستنفذ جهده في محو مثل هذه التغيرات ويسعى لافراجها بل وافراغ نظام العالم الاقتصادي في قالب المبدأ الاسلامي .

ان المودودي يدرك فساد الواقع الاقتصادي ممثلا بالتفاوت الشديد في التوزيع وسيادة الاحتكارات وسيادة الشركات المتعددة الجنسية والديونية الخارجية وهو يدرك ان ذلك من مفرزات الرأسمالية في عصرها الراهن ، ورغم ان الشيوعية تواجه ذلك الا ان ثمت فروق بين طريقة الشيوعية القائمة على ملء البطون ولاجل فئة معينة وهي تدعو الى حرية قائمة على الاثر. بينما الطريقة الاسلامية فهي تهدف الى خدمة النوع البشري بأكملهم ، والحرية فيه تسعى الى مرضاة الله . على ان الطريقة الاسلامية تعتمد على قاعدة رفع الحرج والتخفيف ، وهو يضع مبادئ ذلك منها ان التخفيف بقدر المشقة ويجب ان لا يستخدم لرفع ضرر اجراء ما فيه ضرر مماثل او اكبر وان دفع المفسد مقدم على جلب المصالح ، وان التخفيف يسقط بزوال المشقة او الضرر .

ملاح برنامج المودودي في التجديد

ان المودودي حيث يسعى الى التجديد يضع برنامجا للإصلاح ، على طريق التجديد يتسم ذلك البرنامج بما يلي :

١- النظرة الشاملة للإسلام وترابط انظمته وتداخلها بحيث لا يمكنك أن تفصل النظام التربوي والنظام السياسي عن تجديد النظام الاقتصادي الاسلامي وتتقية الواقع مما داخله من الأنظمة الوضعية مما يمكن تسميتها بالانظمة الجاهلية الاقتصادية .

٢- إن التجديد يجب أن يتم على ضوء شروط معينة تجمع بين القابلية الفكرية المتقدمة وبين الإيمان الجازم بالاسلام وبين الفهم الدقيق لمقاصد الشريعة وأصول الاحكام زيادة على فهم الواقع ز

٣- عل صعيد الربا لا بد من الايمان بمفاسده الأخلاقية والإقتصادية وهو أداة للهموم وحيث هو كذلك فلا بد من استبداله بأداة لا غبار عليها باعتبارها اداة بناء ، وإذا تم معرفة الحق (وهو الحل الشرعي) فلا موجب إذا بالتردد في الأخذ به .

٤- إن التجديد عملية تواجه بصعوبات ، وهذه الصعوبات لا تعني إطلاقا إن المقترحات التجديدية عقيمة وغير ممكنة التطبيق ، إلا أن التغيير وهو ممكن يستلزم أن يتوفر فيمن يقوم به صفتين :

- أ- أن يكون رغب عن النظام القديم ، وآمن إيمان حقيقياً بالنظام الجديد .  
ب- أن يتمتع بذكاء إجتهادي فوق الذكاء التقليدي وأن يكون له نصيب وافر منه

٥- إن مجال التغيير هو الواقع في الأرض لا على القرطاس ، في التطبيق لا في النظرية .  
أما القرطاس فدوره فقط في بيان سلبيات الواقع .

٦- ضرورة الدولة الإسلامية لإجراء التجديد فهمة الدولة سن التشريعات التي تنظم عملية التطبيق وتواجه الانحرافات السابقة ، فإلغاء الربا مثلاً لا يمكن أن يكون إعتياداً على الجانب الأخلاقي وإنشاء المصارف اللاربوية بل لا بد من سن قوانين يمنع أو يلغى الربا كلياً ، فلا بد من إبطال الصفقات الربوية واعتبار إعطاء الربى وأخذ بكتابتته وشهادته جريمة من اقتصاص الشرطة ويعاقب مرتكبها بالقتل ومصادرة الممتلكات إن كانوا لا ينتهون بعقوبات هينة . وبالمقابل لا بد من تأسيس نظام جديد للمالية يقوم على تحصيل الزكاة تتولاه الدولة جمعاً وتوزيعاً ، ولا بد من إشاعة روح التكافل والمواساة والذي تتولاه الدولة .

ولعل من نتائج التجديد الذي يطبق في الواقع العملي تحرير نفوس الناس من صفات البخل وحب المال غير المشروع ويوجه الأموال نحو المجالات المثمرة حتى ولو كانت لا تدر الأرباحاً بسيطاً ويسود سوق رأس المال صيغة المضاربة والمشاركة بدلاً من العقود الربوية وهي صيغة يعتمد فيها نصيب رأس المال على نتائج العملية الانتاجية فهي إن أسفرت عن ربح أخذ رأس المال نصيبه وإلا فلا .

### الخاتمة :

في ثنايا هذه الدراسة وردت الأفكار الأساسية للمودودي في مؤلفاته ذات البعد الاقتصادي الإسلامي والربا والزكاة ومفهومه للتجديد وشروطه ومنها يمكن التوصل إلى نتائج التالية

١- أفضلية النظام الاقتصادي الإسلامي على الأنظمة الوضعية على الإطلاق لأنه عملي ، فطري ، يجمع المصلحتين ، يتسم بالوسطية على صعيد مراحل العملية الاقتصادية الأربعة فهو بالتالي يحقق مزايا الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في التوزيع بدون إن يصطدم مع فطرة الإنسان لأن منابعه الأصول والمبادئ العامة التي وضعها خالق الإنسان

٢- إن الربا مظهر من مظاهر الانحراف عن المهمة الاستخلافية وهو يقود إلى نتائج خطيرة اقتصادياً واجتماعياً وأخلاقياً ، داخلياً ودولياً ، على صعيد تخصيص الموارد وتوزيع الدخل

والاستقرار الاقتصادي ولهذا لابد من التفتيش عن البديل له في التعامل الاقتصادي انطلاقاً من مبررات موضوعية، والبديل هو نظام المشاركة والمضاربة الإسلامية

٣- إن الذي يتكامل مع دور إلغاء الفائدة هو نظام الزكاة فهو ذو أثار ايجابية توزيعية بالدرجة الأولى وتتسحب أثارها على تخصيص الموارد وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي

٤- إن التجديد الاقتصادي الذي يعني التطبيق للنظام الاقتصادي يستلزم تطبيق النظام الإسلامي في مجالات أخرى لاسيما النظام السياسي وظهور الدولة الإسلامية لان هذا النظام يعتمد على القانون في تطبيقه، فالدولة الإسلامية إحدى أدوات تطبيقه

### فهرست المصادر

- ١- ابن حزم، مراتب الاجماع، ط١، منشورات دار الافاق الجديدة، بيروت، ١٩٧٨
- ٢- ابن رشد ( الحفيد )، بداية المجتهد، المكتبة التجارية الاخرى، مصر، ب.ت.
- ٣- بن سلام، ابو عبيد القاسم، الاموال، ط١، مكتبة الكليات الازهرية، ١٩٧٨.
- ٤- الشربيني، محمد الخطيب، مغني المحتاج، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٨.
- ٥- عبد الله، هاشم جميل، مسائل من الفقه المقارن، ط١، بيت الحكمة، بغداد، ١٩٨٩.
- ٦- عبد المنعم السيد علي، النقود والمصارف، ط٢، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٦.
- ٧- المودودي، ابو الاعلى، واقع المسلمين وسبل النهوض بهم، دار الفكر، دمشق، ١٩٦٤.
- ٨- المودودي، موجز تاريخ تجديد الدين وحياته، دار الفكر، دمشق، ١٩٦٤.
- ٩- المودودي، اسس الاقتصاد بين الاسلام والنظم المعاصرة، دار العروبة للدعوة، باكستان، ١٣٧٥هـ.
- ١٠- المودودي، الربا، دار العروبة، ١٩٨٥.
- ١١- المودودي، فتاوي الزكاة، ط١، المركز العالمي لبحاث الاقتصاد الاسلامي، ١٩٨٥.
- ١٢- المودودي، معضلات الاقتصاد وحلها في الاسلام، مكتبة النهضة التجارية، بغداد، ب.ت.
- ١٣- المودودي، نظام الحياة في الاسلام، ب.ت.م.



الهوامش

- ١ أبو الأعلى المودودي، واقع المسلمين وسبيل النهوض بهم، دار الفكر، ط١، دمشق، ١٩٦٤م، ص١٨٦.
- ٢ أبو الأعلى المودودي، موجز تاريخ تجديد الدين وأحيائه، دار الفكر، ط١، دمشق، ١٩٦٤، ص٣٠.
- ٣ نفس المصدر السابق.
- ٤ المودودي، موجز تاريخ تجديد الدين وأحيائه، مصدر سابق، ص٣٠.
- ٥ المودودي، موجز تاريخ تجديد الدين وأحيائه، مصدر سابق، ص٣٤.
- ٦ أبو الأعلى المودودي، معضلات الاقتصاد وحلها في الإسلام، مكتبة النهضة، بغداد، ص٥.
- ٧ المودودي، أسس الاقتصاد بين الإسلام والنظم المعاصرة، ص١٨.
- ٨ أبو الأعلى المودودي، معضلات الاقتصاد وحلها في الإسلام، مكتبة النهضة، بغداد، ص١٣.
- ٩ المودودي نظام الحياة في الإسلام، ب. ت.، ص٤٨.
- ١٠ المودودي، معضلات الاقتصاد وحلها في الإسلام، ص٥٦.
- ١١ المودودي، نظام الحياة في الإسلام، ص٤٩.
- ١٢ المصدر السابق ص ٦١.
- ١٣ الربا للمودودي، ص١٥٨.
- ١٤ فتاوي الزكاة / المودودي ص١٢.
- ١٥ مغني المحتاج / للشريني / ١ / ٥٠٠.
- ١٦ هاشم جميل عبد الله، مسائل من الفقه المقارن.
- ١٧ ابن رشد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ج ١ / ص ٢٣٧.
- ١٨ ابن حزم، مراتب الاجماع، منشورات دار تلافق الجديدة، ط١، ١٩٧٨.
- ١٩ انظر ابن رشد، مصدر سابق، ص ٢٤٥ ومغني المحتاج ١/٥١٧.
- ٢٠ عبد المنعم السيد علي، النفود والمصارف، ط٢، ١٩٨٦، ص ٣٥.
- ٢١ انظر: هاشم جميل، مسألة الفقه المقارن.
- ٢٢ ابو عبيد، الاموال، وانظر هاشم جميل، مسائل من الفقه المقارن.